University of Zawia Journal of Economic Sciences (UZJES)
Volume 6, Issue 1, (2024), pp.123-144

# Armed conflict in Sudan and its impact on Libya

**Wajdi Muhammad Baqqq**

**Faculty - The Libyan Academy of Graduate Studies / Janzour**
**Janzour- Libya**
**Email: Wajdi.Baqqq.ly@gmail.com**

Received: *20-04-2024* / Accepted: *16-05-2024* / *Published at*: *30-06-2024*/DOI: 10.26629/uzjes.2024.07

**ABSTRACT**

The armed conflict in Sudan, which began in April 2023 between the Sudanese army and the Rapid Support Forces, is a starting point for new challenges in the region, which sparked many repercussions in various political, economic, environmental, humanitarian, and psychological fields, in addition to its repercussions on regional cooperation, With the escalation of violence in Sudan, thousands of refugees flowed to Libya, and while Libya was already struggling in light of the chaos resulting from this unorganized flow an additional burden on it, it was difficult for the Libyan authorities to provide the necessary advertising and services.

On the other hand, the regional forces that have interests in Libya have taken advantage of the current situation to enhance their influence, which increases the complexity of the political situation and leads to more internal divisions, and leaves a clear impact on regional cooperation with the countries of the region.

Keywords: Armed - conflict - Sudan - its impact - Libya


"Articles published in Univ Zawia J Econ Sci are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

# الصراع المسلح في السودان وتأثيره على ليبيا

**وجدي محمد بقبق**

**الأكاديمية الليبية للدراسات العليا / جنزور**
**جنزور – ليبيا**
**Email: Wajdi.Baqqq.ly@gmail.com**

**تاريخ الاستلام: 2024/04/20م** **تاريخ القبول: 2024/05/16م** **تاريخ النشر: 2024/06/30م**

**الملخص:**

الصراع المسلح في السودان، الذي بدأ في أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، يمثل نقطة انطلاق لتحديات جديدة في المنطقة، حيث أثار العديد من التداعيات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والإنسانية والنفسية، بالإضافة إلى تأثيراته على التعاون الإقليمي. ومع تصاعد العنف في السودان، تدفق آلاف اللاجئين إلى ليبيا، وفي حين كانت ليبيا تعاني بالفعل من الفوضى، أضاف هذا التدفق غير المنظم عبئًا إضافيًا عليها، مما صعّب على السلطات الليبية توفير الإعلانات والخدمات اللازمة.

من جهة أخرى، استغلت القوى الإقليمية التي لها مصالح في ليبيا الوضع الحالي لتعزيز نفوذها، مما يزيد من تعقيد المشهد السياسي ويؤدي إلى مزيد من الانقسامات الداخلية، ويترك أثرًا واضحًا على التعاون الإقليمي مع دول المنطقة.

**الكلمات المفتاحية:** مسلح – صراع – السودان – تأثيره – ليبيا

## مقدمـــــــة

السودان تتميز بموقع استراتيجي وغني بموارده وثرواته الطبيعية وتعدد أجناس سكانه تجعله بلداً متقدماً اقتصادياً وينعم بالاستقرار، إلا أنه من استقلاله لم ينعم بأي من أنواع الاستقرار وشهد صراعات متتالية على السلطة من قبل حكوماته المتعاقبة، وتهميش اقتصادي وسياسي لأقاليمه، فمنذ إعلان الدولة الوطنية الحديثة في عام 1956م، مر السودان باضطرابات وأزمات سياسية واجتماعية عديدة تتصاعد وتيرتها مع تعقيدات الأوضاع الداخلية وارتباطاتها الإقليمية والعالمية، مما انعكس وضع الصراع على دول الجوار الإقليمي، ولعل أبرز الظواهر السياسية والاجتماعية هما ظاهرة الصراع المسلح بين الشمال والجنوب وبين الأطراف والمركز، والتي ظلت تصاحب مسيرته ما تسمى بالدولة المضطربة، ولقد أسهم الموقع الجغرافي بشكل أو بآخر في تكريس عوامل الصراع وذلك لضعف سيطرة الحكومة المركزية على حدوده الواسعة مما أثر ذلك على الدول المجاورة، وتحديداً ليبيا باعتبارها ذات حدود مشتركة بين البلدين.

ولعل الأسباب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والنفسية والجغرافية والتاريخية والبيئية أدت إلى ايجاد ظروف طاردة تؤدي إلى صعوبة المعيشة وتدفع بمواطني تلك البلدان إلى الهجرة بطريقة غير شرعية.

**ومن هذا المنطلق، نناقش المحاور التالية:**

**المحور الأول/ الصراع المسلح في السودان (تاريخه، أبعاده).**

**المحور الثاني/ استمرار الصراع المسلح السوداني وتأثيره على ليبيا.**

**أما عن الإطار العام للبحث، فيتناول التالي:**

**1- مشكلة البحث: يرتكز البحث على إشكالية مفادها**

* إلى أي مدى يمكن للصراع المسلح في السودان أن ينعكس على الأوضاع في ليبيا ؟
* ما الكيفية التي يؤثر بها الصراع المسلح في السودان على مجريات الأمور في ليبيا؟
* ما حجم التأثير الذي يشكله الصراع المسلح في السودان على دولة ليبيا ؟

**2- فرضية البحث**

يُعد الصراع المسلح في السودان ذو تأثير سواء كان مباشر أم غير مباشر على الوضع في ليبيا ، فمن المعلوم أن ليبيا والسودان تربطهم حدود مشتركة ، مما يجعل هذا الصراع له تأثير كبير على الأوضاع في ليبيا التي هي بالأساس أوضاعها غير مستقرة .

**3- أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الصراع المسلح في السودان وما يشكله من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على ليبيا ، وبطبيعة الحدود المشتركة بين السودان وليبيا ، وهذا الصراع له انعكاسات سلبية وعبثاً انسانياً وأمنياً .

**4- أهداف البحث**

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على انعكاسات الصراع المسلح في السودان على العلاقات الليبية السودانية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى انعكاسات هذا الصراع على الوضع في ليبيا خصوصًاً وأن ليبيا دولة غير مستقرة في الوقت الراهن .

**5- منهجية البحث**

سيتبع هذا البحث المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة الذي يختص بوصف الظاهرة وتفسير متغيراتها.

**6- مصطلحات البحث**

**- الصراع المسلح**

الصراع المسلح الدولي هو : " الحالة التي يلجأ فيها إلى استخدام القوة المسلحة بين دولتين أو أكثر ، بغض النظر عن سبب النزاع أو شدته " [1] .

ويمكن تعريف الصراع المسلح غير الدولي بأنه : " مواجهة مسلحة طال أمدها تحدث بين القوات المسلحة الحكومية وقوات جماعة مسلحة واحدة أو أكثر ، أبو بين هذه الجماعات التي تنشأ على أراضي دولة ما " [2] .

**المحور الأول/ الصراع المسلح في السودان (تاريخه، أبعاده)**

عُرف السودان منذ استقلاله في يناير 1956، كل أنواع الحكم التي صّنفها أرسطو، بدءًا بالحكم المدني 1956– 1958– ثم الحكم العسكري 1958– 1964، فالحكم المدني 1964– 1969، فالحكم العسكري 1969– 1984– فالحكم المدني 1984– 1989– وأخيراً الحكم العسكري من 1989 وحتى الوقت الحاضر، فكانت العلاقات بين الجماعات المدنية والجماعات العسكرية في جميع هذه الأنظمة حجر عثرة أمام التوافق السياسي، وبناء الدولة وتطورها، ونتيجة لذلك ظلت السلطات السودانية أسيرة أفكار الأحزاب المتصارعة، التي تسعى إلى بسط نفوذها والهيمنة على مقاليد الحكم، دون النظر إلى ما فيه صالح البلاد وتطور الشعب السوداني، الأمر الذي جعل السودان أضعف مما يجب أن يكون، وحتى تكون السياسة السودانية ذات فاعلية وقوة يجب أن تكون السودان وفقًاً لقول بعض المفكرين الذين يرون أن المجتمعات التي تعاني انقسامات عميقة، تحتاج إلى دولة قوية، ومستقلة نوعاً ما عن المجتمع، حتى تقوم بدور الحكم المرتضى في صراعات المجتمع، وهذا الدور الضروري لا يتأتى إلا بوجود نخب حاكمة، تتفهم طبيعة المجتمع وتتعالى في الوقت نفسه على المكاسب الفقيرة والانتماءات الضيقة [3].

وعرفت الأحزاب السياسية في السودان صراعات حادة حول الإيديولوجية والسياسة، تركت أثرها العميق على مستقبل هذه الأحزاب، وبالتالي على مستقبل الدولة السياسي والنتيجة الأهم هي تأثيرها البالغ على المجتمع، وعلى السياسة الخارجية السودانية، من خلال إعلان نظام الحكم عن الإيديولوجية التي سيتبعها، وبلغ أثرها البعُد الأيديولوجي في السياسة العامة للسودان وتأثيرها على دول الجوار الإقليمي [4].

كما أن الإيديولوجية التي اتبعتها بعض الحكومات السودانية المتمثلة في الإعلان عن اتباع النهج الإسلامي وتأييد الحركات التحررية، جعل دول الجوار والدول الغربية تناصب السودان العداء، خوفاً من تأثير تلك الإيديولوجية عليها، الأمر الذي جعل السياسة السودانية بعد ذلك تناضل عبر وسائلها الدبلوماسية، لتغيير الصورة التي رسمت للسودان، ولم يكن هناك من سبيل غير تغيير الإيديولوجية المتبعة، حتى ولو كان ذلك لا يرضي واضعها [5].

يضاف إلى ما تقدم لجوء الأنظمة السودانية، وخاصة العسكرية منها، إلى توظيف القبيلة سياسياً لكسب الشرعية وضمان الولاء، حيث نشطت الأحزاب والتيارات السياسية في الدولة، وفي هذا الإطار شكل الصراع الحزبي أحد أسباب نشأة المليشيات المسلحة في الدولة، وفي دار فورأيضًا.

**التداخل مع دول الجوار الإقليمي وتأثيره في تأجيج الصراع السوداني**

عندما تم ترسيم الحدود السودانية تشابكت دول الجوار (ليبيا وتشاد، وإفريقيا الوسطى) وقسمت بعد ذلك القبائل السودانية مع دول الجوار، وتواجدت بذلك قبائل مشتركة بين هذه الدول، ونظراً لعدم وجود حراسة كافية على الحدود، كان من السهل التواصل بين القبائل الممتدة على جانب الحدود، وكذلك تنقل الجماعات المسلحة، مما جعل من السودان، ساحة للصراع مع دول الجوار، ويخزن فيه السلاح، وتدرب فيه المعارضة وأحياناً يكون مكانًا لانطلاق الهجوم على أية دولة من دول الجوار، واستغلته بعض القبائل لتدعيم مكانتها ووضعها السياسي والعسكري [6].

كما أنه كان كل من سعي لحكم تشاد يلجأ للاستعانة بأقاربه في دارفور ، ويظهر هذا الامتداد واضحاً في قبيلة الزغاوة التي هي موجودة في دارفور ولها امتداد في تشاد والتي ينتسب لها الرئيس التشادي الحالي إدريس دبي، وعندما شب صراع في الإقليم استطاعت بض القبائل من تشاد عبور الحدود لنصرة فروع القبيلة في دارفور، والوقوف معها ضد القبائل الأخرى، ويرون في ذلك واجب عليهم ونصرة لأبناء عمومتهم، وبالتالي انعكس ذلك على استمرار الصراع في دارفور بين القبائل العربية [7].

كان لعدم الاستقرار في تشاد والحروب التي شهدتها خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات تأثيرات مباشرة وواسعة في دارفور، وذلك لأن المجموعات المتحاربة كانت تبحث عن مواقع آمنة وسط المجموعات المرتبطة بها عبر الحدود السودانية، كما أن معظم مجموعات المعارضة التشادية المرتكزة على قبائل عربية قد تحركت مع حيواناتها داخل دارفور، وذلك لان مرتفعات جبل مرة توفر لها حماية طبيعية ولا يمكن للقوات الحكومية التشادية المغامرة بدخولها، ونتيجة لذلك وجدت مناطق دارفور الزراعية نفسها في مواجهة مشاكل عديدة منها تخريب المحاصيل والمنافسة حول الموارد الطبيعية وخصوصاً المياه، وقد قادت النزاعات التي نجمت عن أعمال النهب وتخريب المحاصيل من قبل الرعاة إلى أعمال نهب ثأرية ومتبادلة مثل السرقة وحرق الحقول والمراعي، كما ظلت القوات التشادية تتابع قوات المعارضة داخل دارفور وتستولي على قطعان الإبل التابعة للرعاة السودانيين والتشاديين [8] .

أما إفريقيا الوسطى فبعد الانقلاب العسكري في مارس 2003م الذي أطاح بالرئيس انج باتسية، أدى إلى انهيار الجيش الإفريقي إلى لجوء أعداد كبيرة منه إلى إقليم دارفور، وكان المنتصر سواء في حروب تشاد أو إفريقيا الوسطى ينطلق من أرض دارفور، وإليها ينسحب المهزوم ليعيد تجميع صفوفه وكانوا يبيعون أسلحتهم للسكان المحليين في سبيل الحصول على احتياجاتهم الضرورية، وتبعاً لذلك بدأت تروج الأسلحة بمختلف أنواعها وأشكالها في غياب جهود الأجهزة الأمنية المختصة للتعامل مع هذه الظاهرة، كل هذه الأوضاع حولت دارفور إلى منطقة تعصف بها المعارك والحروب [9] ومحطة ينطلق منها الجماعات المسلحة التي تثير الرعب والفزع والقلاقل في المنطقة، مما انعكس ذلك الوضع على ليبيا باعتبارها منطقة حدودية والأقرب للحدث.

*** الحدود السياسية**

تحدد إقليم الدولة تحديداً دقيقاً وتأمنه حيث إن أمن الدولة يبدأ في الواقع من حدودها، كذلك تكتسب الحدود الدولية أهميتها الأمنية لكونها تعمل على حصر الشعب وتأمينه وتمييزه عن الشعوب الأخرى باستخدام أداة قانونية هي الجنسية التي تحدد الهوية لساكني الإقليم وتستمد الأهمية الأمنية قوتها من المفهوم القانوني للحدود باعتباره يؤطر للدولة والقانون الدولي من ناحية أخرى. وتُعد القوانين الداخلية ذات أهمية كبرى في حماية أمن الحدود ومنع التسلل والتهريب، وتؤثر حدود الدولة مباشرة على سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بحيث تتقيد هذه السلطات بإقليم الدولة عند التطبيق [10] .

إن قضية الحدود السياسية قد تعقّدت كثيراً بسبب تدهور الظروف الأمنية، الناتجة عن الصراعات السياسية الداخلية لبعض الدول، والتي غالباً ما نتجت عنها تدفقات اللاجئين عبر الحدود، وما أفرزته من مشاكل أمنية وسياسية واقتصادية وصحية، للدول المشتركة في الحدود، وهذا هو حال الحدود السودانية، فعندما استقل السودان في عام 1956م، وضع أول دستور مؤقت لها، على أن الأراضي السودانية تشمل جميع الأقاليم التي كان يضمّها السودان أثناء الحكم الثنائي المصري الانجليزي، فالحدود المصرية السودانية تم تعيينها ضمن اتفاقية الحكم الثنائي عام 1899 م بين مصر وبريطانيا والتي تضم المادة الأولى منها على أن لفظ السودان يُطلق على جميع الأراضي الواقعة جنوب خط غرض (22) درجة شمالاً، ولكن تعديل هذه الاتفاقية أظهر فتوء للسودان داخل الأراضي المصرية على ضفتي النيل تقدّر مساحتها (4094) فداناً شمال خط عرض (22) درجة، وهو ما يُعرف بمثلث حلايب، الذي أوجد نزاعاً بين البلدين بعد استقلال السودان [11].

أما الحدود السودانية الليبية، فقد ظلت على مدى التاريخ حلقة وصل وبوتقة تفاعل المجموعات البشرية وتمازجها بين شمال القارة الإفريقية وجنوبها الصحراوي، ولم يكن هذا التواصل من جانب واحد بل كان من الجانبين، و لم يكن هناك حاجزاً دون تحرك البشر من الشمال إلى جنوب الصحراء ومن جنوبها إلى شمالها، بينما انتشرت القبائل الليبية فيما وراء الساحل إلى الداخل في الواحات الجنوبية، حيث كانت تنتهي مسيرتهم شرقاً – إذا ما اتجهوا شرقاً إلى دارفور في السودان، وبالتالي دخلوا في صراع مع القبائل النوبية في وادي النيل وقد سجل لنا حرخوف في نقوشه احدى قصص هذا الصراع في عهد مرنرع حوالي 2281– 2276 ق.م [12].

وبالرغم من صعوبة الصحراء وجفافها وكثرة رمالها وشمسها الحارة وتضاريسها الصعبة فإن ذلك لم يقف يوماً حاجزاً بين ليبيا والسودان، فهذه الظروف كانت من أهم عوامل التواصل والتلاحم القبلي بين البلدين ولم يكن عامل فصل بينهما، فموقع ليبيا الجغرافي المطل على البحر المتوسط في الشمال واتصالها ببلاد ما وراء الصحراء الكبرى جعلها تتفاعل وتتمازج مع شعوب هذه المنطقة الصحراوية على مدى التاريخ،

خاصة وأن السودان ترتبط مع ليبيا بصفة الجوار الجغرافي على حدودها الشمالية الغربية خاصة مناطق دار فور وكردفان [13].

وهناك الحدود بين السودان وإفريقيا الوسطى التي تولّد عنها النزاع حول منطقة أم دافوق وهو الذي تحرص الحكومات السودانية على إثارته لأسباب سياسية واقتصادية تراها أولى بإيجاد الحلول لها قبل الخوض في مشكلة الحدود مع إفريقيا الوسطى التي تربطها معها علاقات جيدة، علاقات وصفها وزير الخارجية الأفروأوسطى بأنها متينة وحميمة، وأن هناك تعاون أمني وثيق بين البلدين [14] .

وتُعد الحدود بين السودان وأريتريا التي تبلغ (2000) كيلومتر من قرية أم حجر على نهر تعزى فرباً إلى رأس قصار على البحر الأحمر شرقاً عامل اتصال بين السكان المستوطنين على الجانبين، فالعلاقة بين أفراد قبيلة بني عامر وهي قبيلة مشتركة في الدولتين لم تنقطع، فهذه القبيلة معظم أفرادها لا يعرفون الحدود السياسية بقدر ما يعرفون الحدود القبلية، وبذلك لم تمنع الحدود من انتقال الأفراد والجماعات بين الجانبين حيث وفّرت البيئة الرعوية والمناخ المعتدل، كما ساهمت الحدود في هجرات الجماعات الاريترية للسودان، وتشهد المنطقة الحدودية التبادل التجاري النشط، وخاصة في ولاية كسلا، وهذا النشاط المتزايد دفع بعض أفراد قبيلة الرشايدة بالتجنّس بالجنسية الاريترية [15] .

*** أصناف الإدارة الأهلية**

نظام الإدارة الأهلية هو نظام كان سائداً في معظم السودان متمثلاً في [ السلطان، والناظر ] والعمدة والشيخ، وكانت تقوم بدور إيجابي في تسوية النزاعات بين القبائل سلمياً، إلا أن الحكومات السودانية ضعفتها ثم جاء إلغائها من قبل نظام الرئيس جعفر النميري وحل محلها كيانات غريبة عن طريق اتباع سياسات التعيينات الفوقية، وبذلك يكون لقرار حل الإدارة الأهلية تأثير على نمط التنظيم السياسي والاجتماعي السائد في منطقة دارفور، مما أحدث فراغاً سبب في زيادة وتيرة الصراعات في الإقليم ، إذ أن الأداة الجديدة التي أراد لها أن تحل محل الإدارة الأهلية لم تقم بدورها في ايجاد حلول بكفاءة عالية، كما عمد بعض السياسيين إلى تأجيج الصراعات القبلية حتى يجدوا فرصتهم في العمل السياسي المضاد مستغلين العنصرية والقبلية والجهوية هناك [16].

*** انتشار السلاح وانعدام الأمن**

يُعد انتشار السلاح عاملاً مهمًاً في ازدياد حدة الصراعات القبلية حول الموارد، وأحد أسباب ظهور النهب المسلح في ظل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في إقليم دارفور، كما أدى إلى الانقلاب الأمني وغياب هيبة الدولة .

ومن ناحية أخرى كانت هجرة القبائل التشادية ونزولها في استضافة بطونها من القبائل السودانية إبان الحرب الأهلية التشادية سبباً آخر للانفلات الأمني واستشراء ظاهرة النهب المسلح [17].

**المحور الثاني/ استمرار الصراع المسلح في السودان وتأثيره على ليبيا**

**أولاً – العوامل الجيوبوليتيكية**

يُعد الموقع الجيوبولتيك للسودان أحد أهم العناصر المؤثرة في الصراع الداخلي القائم، وقد ساعد ذلك في تمديد فترات الحرب الأهلية لعدم قدرة الدولة على السيطرة على حدودها الواسعة، فضلاً عن التباين الكبير في المناخات والتضاريس والتركيبة السكانية، فالسودان يمثل دائرة تفاعل كبرى تحتوي على نماذج السلالات الإفريقية بكافة مكوناتها الثقافية وأقسامها المختلفة، الأمر الذي يشكل ملاذاً آمنا للحركات المتمردة في أطراف البلاد، ويجعل من قضية التدامج الوطني بين أبنائه تواجه صعوبات عديدة، فبسبب التجاور الليبي – السوداني استمرت حلقات التواصل والاتصال بين الدولتين منذ ما قبل التاريخ حتى العصر الحديث، فقد أدى الجوار الجغرافي إلى التشابه اللغوي والتداخل العرقي والثقافي خصوصاً حول منطقة التماس بين الدولتين، فمثلاً اللغة العربية هي لغة سكان ليبيا، ولغة الجزء الأكبر من سكان السودان، والحدود الفاصلة بين الدولتين هي حدود مصطنعة من صنع الاستعمار، ولم تكن نتيجة لإرادة أي من الشعبيــن .

وبذلك يتبين أهمية التعرف على طبيعة موقع كل من ليبيا والسودان على حدة، ثم أثر ذلك الموقع على كلا البلدين.

**موقع السودان**

لقد أسهم الموقع الجغرافي في تشكيل هوية الشخصية السودانية بكل مكوناتها، كما أسهم بشكل أو بآخر في تكريس عوامل الصراع والنزاع وذلك لضعف سيطرة الحكومة المركزية على حدوده الواسعة أو التكيف مع بيئته وتضاريسه المختلفة، لاسيما في جنوبه ذي المناخ الاستوائي الذي تنمو فيه الأشجار والحشائش بكثافة وارتفاعات عالية تعيق السيطرة على حركات التمرد والحركات الانفصالية، فضلاً عن الامتدادات السكانية للقبائل التي تقطن في حدود التماس مع دول الجوار والتي تشكل غطاءً جديداً لنشاطاتها المعادية.

تُعد السودان من أكبر الأقطار العربية والإفريقية حيث تبلغ مساحتها حوالي (2,492.360) كيلومتراً مربعاً، أي ما يعادل (967,500) ميلاً مربعاً، وينقسم إلى منطقتين جغرافيتين متميزتين ، الأولى المنطقة الشمالية والتي تمتد من جنوب العاصمة الخرطوم وحتى الحدود السودانية المصرية شمالاً، وتضمّن ثلاثة مناطق مهمة من ناحية الإنتاج الزراعي الذي تعتمد عليه البلاد في اقتصادها، وهي منطقة الجزيرة والقاش وتوكر، ويغلب على هذا الجزء من السودان الطبيعة الصحراوية الممتدة من دارفور غرباً وحتى كسلا في الشرق، ويقطنها العرب والنوبيون وقبائل البجّا، أما المنطقة الثانية، فهي المنطقة الجنوبية، أو ما يسمى

بالجنوب، وتغطيها المستنقعات وحشائش السفانا التي تجعل الحرفة الرئيسية للأهالي فيها هي الرعي، ويقطنها قبائل الدناجلة والنوير والشيلوف والأزندا [18].

ويحدّ السودان تسع دول هي [ ليبيا ومصر من الشمال وتشاد وإفريقيا الوسطى من الغرب، وأوغندا وكينيا والكونغو الديمقراطية من الجنوب، وأثيوبيا وأرتيريا من الشرق، وتحددّت الحدود بين هذه الدول والسودان بالفواصل الطبيعية المتمثلة في الأنهار، مثل نهر إيارو، ونهر البيبور، ونهر الاكويو، ممّا جعل هناك تداخلًا فيما بين السودان والدول المجاورة له، مثل وجود أراض سودانية في أثيوبيا ، وانقسام بعض القبائل بين الدول مثل الأنواف بين السودان وأثيوبيا والبجّا بين السودان واريتريا في الشرق، والزغاوة بين السودان وتشاد في الغرب، ويسيطر الجفاف على نصف مساحة السودان تقريباً، والجزء الشمالي من الجنوب، حيث يزيد الجفاف من حدّة الهجرة والتنقل بحثاً عن مصادر المياه، حتى إنها أحيانا تكون عبر الحدود، ممّا يجعل التركيبة الأثنية بمناطق الحدود في تغير مستمر [19].

ويقيم الغالبية العظمى من سكان السودان البالغ عددهم (33) مليون نسمة تقريباً في المناطق الريفية، وتبلغ مساحته (2.5) مليون كلم مربع، حيث تحتل المرتبة الحادية عشر بين بلدان العالم الأكبر مساحة، تقع السودان بأكملها في المنطقة الحارة ويحتل الجزء الأوسط والأكبر من حوض نهر النيل، إذ يبلغ طول النيل وروافده الرئيسة ما يزيد عن (2258) كيلومتر من حدود السودان الجنوبية وحتى حدوده الشمالية، حيث يلتقي النيل الأزرق القادم من الحبشة بالنيل الأبيض عند العاصمة القومية الخرطوم في نظر يعكس تلاقي الحضارات والسلالات البشرية العربية الإفريقية والتي تشكل خليطاً يُكون الشخصية السودانية ذات الخصائص المتفردة [20] .

وللسودان منفذين على البحر الأحمر حيث تقع مدينتا بورسودان سواكن، وبذلك تجاور السودان المملكة العربية السعودية، ومن ثم دول الخليج العربي الأخرى، بينما يرتبط السودان في حدوده مع ليبيا بدول المغرب العربي الأخرى، حدوده السياسية حدود برية طويلة، مما كان لها انعكاساتها على السودان من وجهة نظر الأمن القومي، لاسيما أن عديداً من الدول المجاورة لم يصل إلى درجة كافية من الاستقرار السياسي [21].

وقد كانت السودان عرضة لغزوات عديدة بمختلف أجزائه، مما انعكس أثره في تكوين شعوب ذات أصول سلالية متنوعة، حيث يعد سكان السودان خليطاً من العنصرين الحامي والزنجي النيلي، فبينما سكان شمال السودان من سلالات قوقازية ودينهم الإسلام ولغتهم العربية، نجد أن سكان الجنوب من عناصر مختلطة تتكلم عدداً من اللغات المحلية[22].

**موقع ليبيـــا**

تُعد ليبيا دولة طبيعية صغتها الجغرافيا ، مما جعلها تتميز بكيان مستقل بالمعنى الجغرافي والسياسي أيضا، وهي تقع في وسط الشمال الإفريقي، وتمتد رقعتها الشاسعة من وسط ساحل إفريقيا الشمالي على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية وهي دولة ذات امتداد سكاني، ويتضح فيها الاختلاف الطبيعي والبشري، ومنه استمدت كياناً تلقائيا منفرداً ومستقلاً إقليميا كمنطقة جغرافية، وسياسياً كوحدة سياسية، ورغم هذين العاملين الإيجابيين، إلا أن هناك نقطتا ضعف كامنتين هما الحجم الطبيعي كمساحة شاسعة مع محدودية الطاقة البشرية كذلك التباعد السكاني، مما أدى إلى تشتت وتعثر يضعف الوحدة السياسية للبلاد [23].

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي مميز، فهي تقع في وسط الشمال الإفريقي، ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط (1.955 كم) وتمتع رقعتها الشاسعة من وسط ساحل إفريقيا الشمالي على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية، وتبلغ مساحتها (1.760 مليون كيلومتر مربع) وتأتي في الترتيب الرابع من حيث المساحة بين الأقطار الإفريقية، وتعد ليبيا جسراً مهماً يربط بين إفريقيا وأوروبا، وتعد موانئها الصالحة لاستقبال السفن على مدار السنة، منافذ جيدة لتجارة بعض الأقطار الإفريقية كالنيجر وتشاد ومالي مع العالم الخارجي، كما أنها بموقعها هذه تعتبر حلقة اتصال مهمة بين مشرق الوطن العربي ومغربه .

إن هذا الموقع الجغرافي المهم جعل تاريخ ليبيا السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ العربي والإسلامي، وكذلك بتاريخ أقطار شرق وجنوب البحر المتوسط بصفة عامة، وقد كان لها منذ أقدم العصور دور فعّال في التطور السياسي لهذا الجزء من العالم [24].

ويحد ليبيا من الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الجنوب السودان وتشاد والنيجر، أي أن ليبيا تشترك في حدودها مع ست دول، منها أربع دول عربية هي مصر وتونس والجزائر والسودان، واثنتين غير عربيتين هما تشاد والنيجر ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط (1955 كم) ويعتبر الخط الفاصل الغربي أطول حدود ليبيا البرية، وهو المشترك مع الجزائر ويصل إلى 1200 كم، وحدها الشرقي مع مصر طوله (1094 كم) ، ومع السودان (400 كم) ، ومع تونس (500 كم) ، ومع تشاد (1090 كم) ومع النيجر (150 كم) [25].

ويعد حد ليبيا الشرقي خطي في أغلبه ، بينما الحد الغربي متعرج، حيث يفصل بين عدة مدن سكانية مكوناً ثغرة منهما، وهذا الخط الفاصل في القطاع الساحلي منه يكتسب قيمة كبرى من الناحية الإستراتيجية حيث يتحدد المدخل الغربي الاستراتيجي والتاريخي لليبيا، ويمتد الخط جنوباً حتى مدينة غدامس، حيث تلتقي عندها حدود ليبيا مع دولتي تونس والجزائر، ويمتد الخط نحو الجنوب الشرقي إلى كتلة جبال تاسيلي الصخرية باعتبارها خطوطاً حدودية طبيعية، أي أن الحد الفاصل مع الجزائر في الجزائر في الجزء الجنوبي الغربي منه يعتبر قطاعاً عمرانياً يقسم السكان على الجانبين، القطاع الشمالي

منه في اللامعمور يعتبر خطاً حدودياً حرجاً، حيث يطل على حقول الجزائر البترولية وحقول العطشان في فزان، وقد تم الاتفاق على تلك الحدود في الاتفاقية الليبية الفرنسية عام 1955م، ثم تجددت عام 1959م مع العلم أن هذه الحدود تقسم حوضاً بترولياً واحداً وتقسم جزيرة بشرية واحدة [26].

إن هذا الموقع الجغرافي أدى إلى ارتباط ليبيا ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ العربي والإسلامي، وكذلك بتاريخ أقطار شرق وجنوب البحر المتوسط ، [27] وتعتبر ليبيا بذلك حلقة الوصل بين الشرق والغرب العربيتين، وهو ما جعل كل من إيطاليا والولايات المتحدة تعمل على تأسيس تواجد لكل منهما في ليبيا نظراً لأهمية الموقع الليبي كعنصر توازن بين النفوذ البريطاني في مصر والسودان من جهة، والنفوذ الفرنسي في المغرب العربي من جهة أخرى، إلى جانب إمكانية التأثير لمن يتواجد في هذا الموقع على القوى الأوروبية ومنطقة جنوب حلف شمال الأطلنطي، ثم العمق الجنوبي في إفريقيا بما يعد قوة كامنة إذا ما أحسن استخدامه للربط بين المشرق والمغرب العربي من جهة، وبين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء من جهة أخرى [28] .

**ثالثاَ: أثر الموقع الجغرافي على العلاقات بين ليبيا والسودان**

بالرغم من صعوبة الصحراء وجفافها وكثرة رمالها وشمسها الحارة وتضاريسها الصعبة فإن ذلك لم يقف يوماً حاجزاً بين ليبيا والسودان، فهذه الظروف كانت من أهم عوامل التواصل والتلاحم القبلي بين البلدين ولم يكن عامل فصل بينهما، فموقع ليبيا الجغرافي المطل على البحر في الشمال واتصالها ببلاد ما وراء الصحراء الكبرى جعلها تتفاعل وتتمازج مع شعوب هذه المنطقة الصحراوية على مدى التاريخ، خاصة وأن السودان ترتبط مع ليبيا بصلة الجوار الجغرافي على حدودها الشمالية الغربية وخاصة مناطق دارفور وكردفان [29]

إن ارتباط ليبيا والسودان بصلة الجوار، والروابط التاريخية منذ الهجرات العربية التي تمت في شمال إفريقيا، والهجرات المعاكسة من المغرب إلى السودان بالإضافة إلى الروابط العرقية على الحدود، كذلك الدين واللغة المشتركان بين أهل شمال السودان والليبيين، كل هذا أثر على نمو هذه العلاقات وتوثيقها .

وعلى الرغم من اختلاف البلدين في نوعية الاستعمار، حيث سيطر الاستعمار الإيطالي على ليبيا، وأصبح بذلك عازلاً بين المشرق والمغرب العربي الذي كان يخضع للسيطرة البريطانية، والمغرب العربي الذي كانت تسيطر عليه فرنسا، في حين خضع السودان للحكم البريطاني واقعياً، الذي أدى عزل الشمال العربي عن امتداده الجنوبي في إفريقيا، فإن الاستعمار الإيطالي في ليبيا، والاستعمار البريطاني في السودان قد استخدم سياسة التقسيم نفسها بين السكان، وإن اختلف معيار التقسيم بين السكان، حيث ميّزت إيطاليا بين ولايات طرابلس، وفزان، وبرقة على أسس إقليمية وتاريخية، بينما مارست بريطانيا سياسة الفصل بين شمال السودان وجنوبه على أسس عرقية ودينية وثقافية، مما ترتب عليه قيام النظام الفيدرالي

في ليبيا بعد الاستقلال خلال الفترة من 1952 إلى 1963م، وساعد على ظهور حركة التمرد في جنوب السودان منذ 1955 [30].

وكثيراً ما تنشأ علاقات بين دولة وأخرى من أجل تحقيق المصالح المشتركة بينها، خاصة العلاقات التجارية التي تسعى جميع الشعوب والدول لإنشائها والاهتمام بها وتقويتها مع الشعوب الأخرى من أجل تحقيق الرفاهية واتباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، ومن هنا وفي هذا الإطار يمكن القول إن العلاقات التجارية بين ليبيا والمناطق الصحراوية نشأت وتبلورت منذ القدم، ومادام السودان مجاوراً للجنوب الصحراوي الليبي فقد نشأت وامتدت جذور التواصل التجاري بين أهل السودان وليبيا من قديم [31] الزمان، خاصة بين سكان غرب السودان المتخم (دارفور، وكردفان)، وسكان جنوب ليبيا، فمواطنوا هذه المناطق الحدودية ما هم إلا امتداد لنفس المجموعات والكيانات القبلية التي تعيش على الجانب الآخر من الحدود السياسية، فموقع ليبيا الجغرافي واتساع رقعتها منحاها مكانة خاصة في ربط العلاقات مع السودان، فهي ما تزال معبراً بين أواسط القارة الإفريقية وشاطئ البحر الأبيض المتوسط وتعد حلقة وصل بين بلدان أطراف الصحراء وأوروبا، واستمر هذا لفترات طويلة من التاريخ، حيث كانت ليبيا حلقة وصل في التعامل التجاري والاقتصادي بين شعوب البحر المتوسط، ودول الصحراء الكبرى [32].

وخلاصة القول: إن السودان عبر تاريخه كان يستقبل حشوداً من الجماعات الوافدة إليه، في فترة الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا وانفتاح الجماعات العربية وقبولها مبدأ الاختلاط والمصاهرة مع الجماعات التي اعتنقت الإسلام، خاصة وأنه انتشر في ربوع الصحراء بشكل سلمي، وهذا ساعد كثيراً من القبائل الليبية على أن تنصهر وتختلط بأهل السودان، فاستقر عديد منها في كردفان ثم النيل الأبيض والجزيرة المروية ،وبعضهم اتجه نحو الشمال واستقر في منطقة الدبة، كما يمكن القول إن دارفور التي تقع قريبة جداً من الجنوب الليبي جعلت تنقل القبائل العربية في المنقطتين سهلاً وميسوراً في ليبيا، فكان لها النصيب الأكبر من التواصل القبلي، وهي التي يرجع نسب بعض قبائلها إلى أبي زيد الهلالي أحد زعماء قبائل بني هلال التي استوطنت ليبيا، كذلك جاءت إلى هذه المنطقة جماعات ليبية من البدايات والزغاوة من شمال إفريقيا منذ القرن السابع ميلادي واستطاعت أن تقيم في هذه المنطقة منذ ذلك التاريخ [33].

وعند تتبع بعض القبائل التي هاجرت من شمال إفريقيا واستقر بها الحال في السودان، لاحظ أن بعض سكان السودان ينتمون إلى القبائل نفسها التي تقطن ليبيا وتحمل الاسم نفسه في أغلب الأحيان، وخاصة في غرب السودان، فهناك الكثير من القبائل التي ذهبت من ليبيا إلى السودان، وهي قبائل ليبية موجودة في السودان، انصهر بعضها تدريجياً في السكان المحليين بحكم الزمن والجوار والمصاهرة والاختلاط، وهذا يعني أن القبائل العربية في الأصل كانت قبيلة واحدة تمتد بين السودان وليبيا [34].

ومن سكان السودان الذين ينتمون إلى القبائل نفسها التي تسكن ليبيا ويحملون الاسم نفسه في بعض الأحيان (عرب السلامات، وأولاد راشد، وبنو خزام)، وهؤلاء متواجدون في ليبيا، ولهذه القبائل الليبية

نظيرتها في السودان مثل (الجعافرة الحماديون، أولاد جربوع، وهوّارة) الذين يُطلق عليهم في السودان الهوارير، وأيضاً (الزريقات) الذين لهم تواجد في (دارفور)، ولهم تواجد كبير في ليبيا، أيضا هناك على الحدود التي وضعها الاستعمار بين ليبيا والسودان ومنهم بعض القبائل التي فصلت عن بعضها مثل (القرعان)، وهم جزء من قبائل (التبو) المتواجدين في جنوب ليبيا حول تيبستي، وشمال تشاد وفي إقليم دارفور بالسودان بعدما كان لهم اختلاط على طول الزمن مع سكان النوبة [35].

**تداعيات الصراع المسلح في السودان على ليبيا**

لقد أدى الصراع في السودان إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك ليبيا، وهروب عديد السودانيين من النزاع بحثاً عن الأمان، مما ضاعف الضغط على الموارد والخدمات في ليبيا، التي كانت تعاني أصلاً من ضغوطات اقتصادية وأمنية، كما شهدت ليبيا زيادة في نشاط الجماعات المسلحة نتيجة للوضع المتردي في السودان، فقد استغلت بعض الجماعات المتشددة الفراغ الأمني الناتج عن النزاع السوداني لتعزيز وجودها أو حتى لتدريب عناصرها في ليبيا، مما يفاقم حالة عدم الاستقرار في البلاد، إضافة إلى تأثر الوضع السياسي في ليبيا بالاهتزازات الإقليمية الناتجة عن الصراع في السودان، فقد أصبح هناك مزيد من التداخل بين الأطراف الفاعلة في الصراعين، ما يعقد جهود السلام في ليبيا ويزيد من تعقيد المشهد السياسي، ونتيجة لذلك فإن هذه التداعيات أدت إلى تحديات إنسانية واقتصادية وسياسية كبيرة في ليبيا، تتطلب استجابة منسقة من المجتمع الدولي لضمان استقرار المنطقة وأمنها ولتخفيف حدة النزاع المتزايدة والتي تهدد أمن المنطقة ككل [36] .

**تداعياته على الأمن والاستقرار الليبي**

إن تفاقم الأوضاع الأمنية في ليبيا جعل تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في البلاد أمراً بالغ الصعوبة، وتمثلت تداعيات هذا الصراع في عدة مجالات، أهمها التدفق غير المنظم للاجئين حيث أن النزاع في السودان أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى ليبيا، الأمر الذي يضع ضغطاً كبيراً على الموارد المحدودة في ليبيا ويزيد من الأعباء على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما قد يخلق أزمات اجتماعية واقتصادية جديدة تؤثر على البلاد، كما أن الصراع في السودان قد يكون له تأثير غير مباشر على الجماعات المسلحة في ليبيا، فبعض الجماعات تستفيد من الفوضى في السودان لتأمين طرق تهريب جديدة أو للحصول على أسلحة وموارد، هذا يعزز من قدراتها العسكرية ويزيد من تعقيد جهود استعادة الأمن في ليبيا، فمن المؤكد أن الفوضى في السودان ستؤدي إلى زيادة النشاط الإجرامي في ليبيا، لاسيما مع استغلال الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية الفراغات الأمنية لتوسيع نطاق عملياتها، وذلك بممارستها لتهريب السلاح، والاتجار بالبشر، والأنشطة غير القانونية الأخرى، فالصراع

يزيد من التوتر على الحدود بين السودان وليبيا، مما يمكن الجماعات المسلحة أو الميليشيات من استخدام الحدود كقناة لنقل الأسلحة أو المقاتلين، مما يزيد من خطر النزاع عبر الحدود [37] .

**أولاً / تداعياته السياسية على ليبيا**

بدأت موجات اللاجئين السودانيين تتدفق إلى الأراضي الليبية الفارون من العنف والنزاع، بينما كانت ليبيا تكافح بالفعل في ظل الفوضى السياسية والأزمات الاقتصادية، فأصبحت الضغوط الناجمة عن هذا التدفق غير المنظم عبئاً إضافياً عليها لاسيما مع تزايد عدد اللاجئين، فكان من الصعب على السلطات الليبية توفير الرعاية والخدمات اللازمة، مما أدى إلى تفاقم التوترات الداخلية، بالتزامن مع ذلك، استغلت بعض الجماعات المسلحة المتواجدة في ليبيا الفوضى في السودان لتعزيز قوتها، فأصبحت الحدود بين السودان وليبيا أكثر تهديداً، حيث كانت الجماعات المسلحة تنشط في عمليات التهريب وتجنيد المقاتلين، هذا التصعيد الأمني أضاف طبقة جديدة من تعقيد إلى الوضع الليبي المتأزم، مما ساهم في زعزعة الاستقرار وزيادة نشاط الجماعات المتشددة.

من هنا فإن السياسيين في ليبيا لم يكونوا في منأى عن تأثيرات الصراع السوداني، فقد وجدت القوى الإقليمية الكبرى فرصتها في التدخل بشكل أكثر وضوحاً، هذه القوى التي لها مصالح في السودان، بدأت تستثمر في الوضع الليبي لدعم حلفائها أو لتعزيز نفوذها، هذا التدخل الإقليمي زاد من تعقيد المشهد السياسي الليبي، حيث بدأت الأطراف السياسية تتباين أكثر فأكثر، مما جعل من الصعب تحقيق توافق أو تسوية، ومن جانب آخر تسببت الاضطرابات في السودان في إضعاف جهود السلام في ليبيا، حيث كانت المفاوضات السياسية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا تشهد تقدماً بطيئاً، وأصبح الوضع الإقليمي المتأزم عقبة إضافية أمام تحقيق التسويات اللازمة، ولأن الفوضى في السودان كانت تهدد بعرقلة أي تقدم في عملية المصالحة الليبية أصبحت جهود بناء الدولة أكثر تعقيداً وصعوبة، وهكذا أصبح الصراع السوداني يتردد في أرجاء ليبيا، جالباً معه تحديات جديدة وصعوبات متزايدة من تدفق اللاجئين إلى زيادة نشاط الجماعات المسلحة، وكان كل جانب من جوانب هذا الصراع يلقي بظلاله على المشهد السياسي والأمني في ليبيا، مشكلاً تحدياً إضافياً للاستقرار الذي تسعى البلاد جاهدة لتحقيقه [38] .

**ثانياً : تداعياته الاقتصادية على ليبيا**

يشكل الصراع المسلح في السودان، الذي بدأ في أبريل 2023م بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، نقطة انطلاق لتحديات جديدة في المنطقة، مما أثار العديد من التداعيات في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية منها، وبينما كان الصراع في السودان يشتعل، كان لآثاره الاقتصادية صدى واضح في ليبيا ففي البداية لم يكن تأثير النزاع السوداني واضحاً على الفور، لكن مع مرور الوقت، بدأت تداعياته الاقتصادية تظهر بشكل جلي، مُعقدةً للمشهد الاقتصادي في البلاد.

ومع تصاعد العنف في السودان، تدفق الآلاف من اللاجئين إلى ليبيا، مما خلق عبئاً اضافياً على اقتصاد كان بالفعل يعاني من الاضطرابات، وكانت الموارد في ليبيا محدودة، وكان البلد يعاني من أزمات اقتصادية طويلة الأمد، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة ونقص الخدمات الأساسية فكانت الحاجة إلى توفير المساعدات الإنسانية والإعانات للوافدين الجدد تشكل تحدياً إضافياً للحكومة الليبية، ومع تزايد الطلب على المساعدات الغذائية، والرعاية الصحية، والإسكان، زادت الضغوط على الميزانية العامة، مما فاقم أزمات الاقتصاد المحلي.

وفي ذات الوقت، بدأت الأسواق في ليبيا تعاني من تأثيرات غير مباشرة للصراع السوداني ومع تزايد الاضطرابات الإقليمية، تأثرت خطوط الإمداد التجارية التي كانت تمتد عبر السودان وتوقفت بعض عمليات النقل والتجارة، مما أدى إلى نقص في بعض السلع الأساسية وارتفاع أسعارها، فالتجارة بين ليبيا والسودان، والتي كانت في السابق مصدراً مهماً للسلع والموارد، توقفت تقريباً، مما ألحق الضرر بالقطاع التجاري في كلا البلدين.

علاوة على ذلك، أضاف النزاع في السودان إلى التوترات الاقتصادية في ليبيا عن طريق التأثير على الاستثمارات، حيث إن عديد الشركات والمستثمرين كانوا يتوخون الحذر من الاستثمار في منطقة تشهد اضطرابات إقليمية، وتأثرت الثقة في السوق الليبي، وقلصت الاستثمارات الأجنبية، مما ساهم في تراجع النشاط الاقتصادي وأضعف النمو، كما أن الفوضى في السودان ساهمت في ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية على الصعيد العالمي، وعلى الرغم من أن ليبيا تعد منتجاً رئيسياً للنفط، إلا أن تأثير الاضطرابات الإقليمية كان يضغط على الأسعار والتجارة العالمية، مما أثر بشكل غير مباشر على الاقتصاد الليبي، فأسعار النفط المرتفعة في ظل الوضع الاقتصادي المضطرب، كانت تشكل عبئاً اضافياً على المواطنين والشركات [39] .

ومع كل هذه التحديات، أصبح واضحاً أن تداعيات الصراع في السودان كانت تتجاوز حدود بلدها، مؤثرة بشكل كبير على الاقتصاد الليبي بينما كانت ليبيا تحاول مواجهة الأزمات الداخلية، جاء النزاع السوداني ليضيف طبقة جديدة من التعقيد، مما جعل جهودها في استعادة الاستقرار والنمو الاقتصادي أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

**ثالثاً : تداعياته البيئية والإنسانية**

بدأت تداعيات الصراع المسلح في السودان البيئية والإنسانية تتسلل عبر الحدود إلى ليبيا، مُحدثةً تأثيرات ملموسة في كل من البيئة والمجتمع، حيث بدأ الأثر البيئي غير المباشر للنزاع في تدمير البنية التحتية في السودان، بما في ذلك المنشآت الصناعية والأراضي الزراعية، لم يكن فقط مشكلة محلية، فقد أدى تدمير المساحات الخضراء والموارد المائية في السودان إلى زيادة في مشكلات التصحر والتآكل البيئي،

والتي امتدت تأثيراتها إلى الدول المجاورة، وتسبب هذا التدهور البيئي في ارتفاع مستويات الغبار والتلوث الذي عبر الحدود إلى ليبيا، مما ساهم في تدهور جودة الهواء والتربة، وزيادة المخاطر البيئية في البلاد.

ومن ناحية أخرى، كانت التداعيات الإنسانية أكثر وضوحاً مع اندلاع النزاع، فتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السودانيين الفارون من العنف الذين يحملون معهم قصصاً من المعاناة وأزمة انسانية كبيرة في ليبيا، التي كانت تعاني بالفعل من صعوبات اقتصادية وأمنية، وزاد هذا التدفق تحدياً جديداً لاسيما في المدن الحدودية، مثل الكفرة وسبها، التي أصبحت تعاني من ضغط هائل على مرافقها الأساسية، من مأوى ورعاية صحية وتعليم، مما زاد من تعقيد الأزمات الإنسانية وتزامن هذا مع الأزمات الصحية وازدادت الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية، ولأن المرافق الصحية في ليبيا كانت تعاني من نقص في الموارد والإمدادات، أصبحت الأمراض التي كانت تحت السيطرة تعود للظهور، خاصة في المناطق التي يعيش فيها اللاجئون في ظروف غير ملائمة، مما زاد من العبء على القطاع الصحي في ليبيا، وأدى إلى أزمات صحية متصاعدة.

كما كان للأزمة الإنسانية تأثير كبير على الأمن الغذائي، فتدمير الزراعة في السودان، التي كانت مصدراً رئيسياً للغذاء في المنطقة، ساهم في نقص الإمدادات الغذائية، مما أثر بدوره على الأسعار في الأسواق الليبية، وقد أدى ذلك إلى زيادة أسعار المواد الغذائية، مما جعل حياة الكثير من الليبيين أكثر صعوبة.

أما على الصعيد النفسي، فإن التدفق الهائل للاجئين والمشاكل الإنسانية الناتجة عنه ساهم في زيادة الضغوط النفسية على المجتمعات المحلية، حيث أن العائلات التي استقبلت اللاجئين وجدت نفسها أمام تحديات جديدة تتعلق بالتكامل وتوفير الدعم النفسي، حيث كان الجميع، سواء المحليون أو الوافدون، يعانون من الصدمات والأزمات [40] .

وبينما كانت ليبيا تحاول مواجهة هذه التحديات، كانت الصورة واضحة فالصراع في السودان لم يكن مجرد أزمة محلية، بل كان له تأثيرات بيئية وإنسانية عميقة تمتد إلى الدول المجاورة، بما في ذلك ليبيا، وقد تطلب هذا الوضع استجابة شاملة من المجتمع الدولي ومنظمات الإغاثة للتعامل مع الأزمات المترابطة وتحسين ظروف الحياة في ظل هذه الأزمات المتفاقمة.

**رابعاً : تداعياته على التعاون الإقليمي**

أظهر الصراع في السودان كيف يمكن أن يؤثر النزاع الإقليمي على التعاون بين الدول بينما دفعت الأزمات إلى تعزيز بعض أشكال التعاون، فقد أعاقت أيضاً التقدم في مجالات أخرى، وكشفت عن تحديات حقيقية في التنسيق بين الدول لمواجهة الأزمات المشتركة.

ومع تصاعد النزاع في السودان، بدأت تداعياته تؤثر بشكل ملحوظ على التعاون الإقليمي في شمال شرق إفريقيا، كان للصراع السوداني تداعيات عديدة على التعاون بين الدول في المنطقة، حيث أحدث تغييرات كبيرة في ديناميات العلاقات الإقليمية.

شهدت العلاقات بين دول الجوار زيادة في التوترات بما في ذلك ليبيا، ففي البداية شعرت بقلق متزايد بشأن تداعيات النزاع على استقرارها الداخلي، ومع وزيادة الضغط على الحكومة الليبية زادت الحاجة إلى تعزيز التعاون مع جيرانها، مثل مصر وتونس، لمواجهة هذه التحديات الأمنية والإنسانية، إلا أن هذه الجهود لم تكن خالية من التوترات، حيث اختلفت أولويات الدول المجاورة في كيفية التعامل مع الأزمة (41).

كما تأثرت أيضاً جهود التعاون الأمني الإقليمي، مع تصاعد النشاط الإجرامي عبر الحدود، وجدت الدول المجاورة نفسها مضطرة إلى تعزيز التنسيق الأمني، ومع ذلك فإن هذا التعاون لم يكن سهلاً دائماً، حيث تباينت استراتيجيات الدول تجاه كيفية التعامل مع التهديدات الأمنية المشتركة، مما أعاق الجهود المنسقة التباين في السياسات وأولويات الدول جعل من الصعب تحقيق استجابة موحدة وفعالة، ومن ناحية أخرى أصبح الصراع في السودان محفزاً لتطوير آليات جديدة للتعاون الإقليمي، وبدأت بعض الدول في المنطقة، مثل مصر والجزائر، في تعزيز مبادرات جديدة لدعم الاستقرار الإقليمي من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والمشاركة في جهود الوساطة، هذا التعاون الإقليمي الجديد كان مدفوعاً بالقلق المشترك من انتشار الفوضى وتأثيراتها السلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة ككل وليبيا على وجه الخصوص، أما على صعيد التعاون الاقتصادي، فقد تسببت الفوضى في السودان في عرقلة مشاريع التنمية والبنية التحتية التي كانت تُخطط لها الدول الإقليمية فالتوترات والصراعات أثرت على خطط التعاون الاقتصادي التي كانت تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري وتطوير المشاريع المشتركة بين دول شمال شرق إفريقيا، كما أن أزمة اللاجئين والنزوح أثرّت على الاستقرار الاقتصادي في البلدان المجاورة، مما جعل التعاون الاقتصادي أكثر تعقيداً.

**الصراع المسلح في السودان وأثره على الإستراتيجية الليبية**

في خضم الصراع المتسارع في السودان، كانت ليبيا تواجه واقعاً استراتيجياً متغيراً ومليئاً بالتحديات، ومع تصاعد العنف وتفاقم الأزمات في الجارة الجنوبية، كان لزاماً على ليبيا أن تعيد النظر في استراتيجياتها وتكيفاتها للتعامل مع الوضع الجديد.

ومع بداية النزاع، بدأت القيادة الليبية تدرك أن الصراع في السودان لن يؤثر فقط على الوضع الإقليمي بل سيعيد تشكيل استراتيجياتها بشكل جذري فكان التدفق الهائل للاجئين السودانيين إلى الأراضي الليبية يمثل ضغطاً هائلاً على الموارد والبنية التحتية، مما دفع الحكومة إلى مراجعة استراتيجياتها في إدارة الأزمات الإنسانية وتعزيز الأمن الداخلي .

ومع تفاقم الفوضى في السودان، بدأت ليبيا ترى زيادة في النشاطات غير المشروعة عبر حدودها، وأصبحت الحدود بين ليبيا والسودان ساحة للتهريب والأسلحة والجماعات المسلحة، مما دفع الحكومة

الليبية إلى تعزيز وجودها الأمني على الحدود، هذا التحدي الجديد تطلب تكثيف الجهود الأمنية واللوجستية لحماية الأراضي الليبية ومنع تزايد النفوذ غير الشرعي.

إن استراتيجية السياسة الخارجية الليبية أيضاً شهدت تحولات مهمة مع تصاعد التدخل الإقليمي في السودان، فوجدت ليبيا نفسها في موقع غير مستقر على الخريطة الإقليمية فزيادة التنافس الإقليمي حول النفوذ، أدى إلى تدخل قوى إقليمية مختلفة مثل مصر وتركيا والإمارات بشكل أكثر وضوحاً في الشؤون الليبية، هذا التدخل الإقليمي جعل من الصعب على ليبيا الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها مع الدول الكبرى والمجتمع الدولي[42] .

وكان على ليبيا أن تواجه تحديات تتعلق بالدعم الدولي مع تصاعد الأزمة في السودان، فأصبحت الدول الكبرى أكثر حذراً بشأن تقديم الدعم، خوفاً من تأثير الاضطرابات الإقليمية على استقرار ليبيا، هذا الوضع دفع ليبيا إلى توسيع جهودها الدبلوماسية، وتقديم نفسها كداعم للاستقرار الإقليمي، في محاولة لكسب الدعم الدولي واستقطاب الشركاء المحتملين.

وفي السياق الداخلي كان أثر الأزمات المتصاعدة على الاستراتيجية الاقتصادية لليبيا سلبياً فأصبحت الحاجة إلى التركيز على التنمية الاقتصادية والتعافي من الأزمات السابقة أكثر إلحاحاً ومع عدم استقرار البيئة الإقليمية، كان على ليبيا توجيه جهودها لتطوير استراتيجيات للتنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الاعتماد على الموارد المحلية.

**خاتمـــــة**

لقد ظلت الدولة في السودان تعاني ضعفاً نسبياً نتيجة لما خلفته الحرب من آثار سالبة أحدثت اختلالات كبيرة على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أدت إلى عدم القدرة على استقلالية الموارد ،وأوجدت حالة من عدم الاستقرار السياسي نتج عنه تغييرات مستمرة في أشكال ونظم الحكم، مما شكل ظاهرة فريدة في الدولة تطرح عدة أسئلة حول طبيعة الصراع وأسبابه وغاياته، وهل للتركيبة الاجتماعية والثقافية والتعدد الاثني في السودان دور في هذا الصراع وأثر ذلك كله على الهوية الوطنية وعلى مستقبل السودان ووحدة أراضيه، أم أن الأوضاع الجغرافية في السودان حالت دون قدرة الحكومة المركزية على السيطرة والتحكم في تسيير الأمور، كما أن المساحة الشاسعة وطبيعة التضاريس والحدود مع تسع دول، إلى جانب الروابط القبلية عبر الحدود، أدت إلى تقييد سلطة الحكومة على أطراف البلاد، كما أدى انقسام البلاد بين شمال وجنوب إلى ايجاد نوع من الاستقلالية قادت في النهاية إلى إعاقة قدرة الحكومة، على تعبئة الموارد والاهتمام بالمواطن وحاجياته الأساسية، مما أثر سلباً على السودان ومن ثم انعكس ذلك الوضع على دول الجوار الإقليمي ومن بينها (ليبيا) .

وبطبيعة الحدود المشتركة بين السودان وليبيا، فإن السلطات الليبية تتوقع أعداداً كبيرة من النازحين السودانيين إلى ليبيا، مما يشكل عبئاً انسانياً وأمنياً على ليبيا، فالحدود الليبية تعاني ضعفاً أمنياً نتيجة

الانقسام السياسي، وفي المؤسسة العسكرية والأمنية، ناهيك عن عدم وجود خطط لمعالجة ازدياد تدفق النازحين السودانيين إلى ليبيا.

وبينما كانت ليبيا تواجه هذه التحديات، كانت الصورة الاستراتيجية تتضح ببطء وكان الصراع في السودان بمثابة محفز رئيسي لتغييرات جوهرية في الاستراتيجيات الليبية، من تعزيز الأمن الداخلي إلى التكيف مع التغيرات في السياسة الإقليمية والدولية، ومن ناحية أخرى فإن القوى الإقليمية التي لها مصالح في ليبيا قد استغلت الوضع الراهن لتعزيز نفوذها، مما يزيد من تعقيد الأوضاع السياسية ويؤدي إلى مزيد من الانقسامات الداخلية، مما يهدد الأمن والاستقرار ويفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والبيئية، ويترك أثراً واضحاً على التعاون الإقليمي مع دول المنطقة .

وفي نهاية المطاف جعل هذا الصراع ليبيا تواجه واقعاً استراتيجياً معقداً يتطلب استجابة مرنة وسريعة من كافة الأطراف الفاعلة المحلية والدولية للحفاظ على استقرارها وتعزيز مكانتها في المنطقة.

**المراجـــــع**


1. كمال حماد، النزاع المسلح والقانون الدولي العام ، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1997، ص 15 .
2. كمال حماد، المرجع السابق، ص 17 .
3. عبد الوهاب الافندي، السودان إلى أين ؟ مجلة المستقبل العربي، العدد 257، لسنة 23 يوليو سنة 2000م، ص179.
4. الطيب أحمد المصطفى حياتي، السودان ودول الجوار: عوامل الاستقرار والتنمية، ط1 (الخرطوم: جامعة الخرطوم، سنة 2001) ص229.
5. أحمد محمد الصادق الكاروي، العلاقات السودانية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة (1990-2003م)، (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، سنة 2006م) ص302.
6. " أزمة دارفور تداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية" على موقع مقاتل من الصحراء /10penshare. behofh/ siasia2 darfur/ sec05. doc- cvf.ht m www.mosatel.com .
7. موقف دول الجوار الغربي من أزمة دارفور واتفاق 2003-2006، مقالة بتاريخ 14 ديسمبر 2007، على الموقع hffp//arsvdan-makfoobbog.com/691415%dg%85 .
8. عبد الغفار محمد أحمد- لايف ماناقار، ترجمة محمد علي جادين، دارفور إقليم العذاب، منشورات رواق جامعة بيرنج، هولندا 2006) ص49.
9. محمد الأمين عباس النحاس « أزمة دارفور بداياتها وتطوراتها » في السودان على مفترق الطرق بعد الحرب وقبل السلام، تحرير إجلال رأفت وآخرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2006، ص131.

10. محمد السيد عرفة، الأهمية الأمنية للحدود الدولية ، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية 1999م) ص3.
11. أسامة علي زين العابدين، سياسة السودان الخارجية، ط (الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، سنة 2005) ص106 .
12. فوزي فهيم، جاد الله، بين ليبيا والسودان في العصور القديمة، مجلة البحوث التاريخية، طرابلس، العدد الثاني، السنة الخامسة عشر، سنة 1993م) ص ص 23–24.
13. حسن سيد سليمان، السودان والمغرب، دراسة حالة العلاقات الليبية – السودانية، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، سلسلة الدراسات السودانية رقم (17) 1991) ص238.
14. أسامة علي زين العابدين، سياسة السودان الخارجية، ط1، (الخرطوم، مكتبة الشريف الأكاديمية، سنة 2005)، ص1.
15. أكول دوال اكوى، الوحدة الوطنية والسلام في السودان، ط1(الخرطوم، جامعة الخرطوم، سنة 1997)، ص 89.
16. أزمة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق ذكره.
17. التيجاني مصطفى، خلفيات الصراع القبلي في دارفور، مجلة دراسات المستقبل، (الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد الأول، المجلد (1) السنة الأولى، يونيو 2005) ص160.
18. جهاد عودة، السياسة الخارجية السودانية وانعكاسات مظاهر الانقسام والتشرذم، (في السياسات الخارجية للدول العربية، تحرير بهجت قرني وعلي الدين هلال، ترجمة جابر سعيد عوض (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، سنة 1994) ص570.
19. جهاد عودة، مرجع سابق، ص 570 .
20. محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، دار كمبرج للنشر، لندن، سنة 2000) ص 113 .
21. محمد صبحي عبد الحكيم، دراسات في جغرافية العالم الإسلامي، (القاهرة: دار الشباب للطباعة) ص100.
22. زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، (بيروت: دار النهضة العربية، سنة 1975) ص ص 409–410.
23. جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية ، دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة: عالم الكتاب، سنة 1973) ص ص 68–70.

24. فيلا، علاقة منظمة فرسان مالطة بطرابلس « هذه أبحاث قدمت في المؤتمر التاريخي "ليبيا في التاريخ" الذي عقد في كلية الآداب والتربية، الجامعة الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص 82–85.
25. د. جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص82– 85.
26. د. جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص82– 85.
27. صبحي محمد قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 30 عام – التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية 1969– 1999 م طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1429، ص ص 47–49.
28. د. محمود أبو العينين، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، في: أيمن هويدي (محرر) لا للتهديدات الصهيونية الأمريكية للجماهيرية، القاهرة: القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، 1996م، ص ص 182 – 183.
29. حسن سيد سليمان، السودان والمغرب العربي، دراسة حالة العلاقات الليبية السودانية، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، سلسلة الدراسات السودانية رقم (17)، سنة 1991، ص238.
30. حسن سيد سليمان، السودان والمغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص239.
31. ينظر التجاني مصطفى محمد، الصلات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بين ليبيا والسودان عن طريق تجارة القوافل والحجيج/ بحث غير منشور، ندوة التكامل طريقنا إلى الوحدة، في الفترة من 1–2 ابريل 2002/ مركز جهاد الليبيين – طرابلس.
32. نجمي رجب ضياف، مدينة غات وتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر الميلادي، طرابلس ، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة طرابلس، 1996م، رسالة ماجستير غير منشورة، ص1288.
33. محمد بن عمر، التونسي، تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، حققه وكتب حواشية خليل محمود عساكر، ومصطفى معده، راجعه مصطفى محمد زيادة، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة لتأليف والأنباء والنشر سنة 1965، ص6 .
34. السجل القومي، المجلد السنوي، النظام السياسي في السودان، سنة 1990، 1991م، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس– ليبيا، ص ص 434–4355.
35. سالم المعلول، القبائل المتداخلة بين ليبيا والسودان (الزغاوة والحمر كنموذج)، بحث غير منشور بعنوان (التكامل طريقنا إلى الوحدة) في الفترة 1–2 ابريل 2002م بمركز جهاد الليبيين – طرابلس .

36. أماني الطويل ، حرب الجنرالين ، أبعاد إقليمية ودولية تتجاوز حدود السودان ، اندبندت عربية ، 2023 – https://www.independentarabia.com/ .
37. العربي الجديد ، اشتباكات السودان – أي تداعيات منتظرة على ليبيا ؟ موقع العربي الجديد إبريل 2023 – https://www.alaraby.co.uk/ .
38. نسرين سليمان ، مخاوف من تصاعد تأثيرات حرب السودان على ليبيا مع ضعف تأمين الحدود الجنوبية ، صحيفة القدس العربي ( النسخة الإلكترونية ) يوليو 2023 – https://www.alquds.co.uk/ .
39. جيهان عبد السلام ، تداعيات الحرب على الاقتصاد السوداني ودول الجوار ، مركز فارس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، 2023 ، ص 3 .
40. علاء عبد الستار ، كيف أثر الصراع في السودان على الأوضاع الإنسانية في السودان ودول الجوار ؟ المرصد المصري للدراسات ، 2023 ، ص 2 .
41. هايدي الشافعي ، التداعيات الاقتصادية الإقليمية للصراع في السودان ، القاهرة ، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ، 2023 ، ص 18 .
42. حمدي عبد الرحمن ، الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الإقليمي ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، 2023م ، ص 26 .